

قراءة في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية حول الحل الدائم

كانون ثاني 2008

من المتوقع أن تبدأ طواقم المفاوضات عملها قريباً بعد أن تم التوصل إلى صيغته توفيقية بشأن المطلب الفلسطيني بضرورة وقف الاستيطان والمطلب الإسرائيلي بشأن الموضوع الأمني. وسيقوم الرئيس الأمريكي بزيارة المنطقة لدفع مسيرة المفاوضات ومساعدة الطرفين على اتخاذ القرارات المناسبة للتوصل إلى حل مع نهاية هذا العام. وستحاول هذه الورقة استشراف العملية التفاوضية وأفاق تطورها في ظل الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية والمتغيرات المرتقبة.

وفي البداية لا بد من إجراء تقييم سريع لمسيرة المفاوضات السابقة واستخلاص العبر من الأخطاء التي تمت بهدف تحسين الأداء.

1. قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي للإعداد لعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط بعد انتهاء حرب الخليج الأولى كمكافأة للدول العربية التي شاركت في هذه الحرب ولم تكن إسرائيل متحمسة لهذا المؤتمر ووضعت شروطاً على المشاركة الفلسطينية في هذا المؤتمر بحيث تكون تحت المظلة الأردنية وان لا تضم منظمة التحرير الفلسطينية باعتبار أن الرئيس عرفات كان مسانداً للرئيس العراقي صدام حسين. كما أصرت إسرائيل على فصل المسارات الأمر الذي مكنها من التحكم في وتيرة التقدم على كل مسار حسب أهوائها واهتماماتها. وكذلك تم فصل المشاورات الثنائية عن المباحثات المتعددة الأطراف بحيث تستطيع إسرائيل العمل على دفع التعاون الإقليمي مع الدول العربية دون دفع مستحقات هذا التعاون.
2. خلال فترة الإعداد لمؤتمر مدريد قام وزير الخارجية الأمريكي بزيارات مكوكية للمنطقة لوضع الخطوط العريضة لبرنامج المؤتمر وكانت إسرائيل تستقبل وزير الخارجية الأمريكي في كل زيارة له بالإعلان عن مشاريع استيطانية جديدة الأمر الذي دفعه لانتقاد هذا الموقف علناً واستخدام ورقة ضمانات القروض التي طالبت بها إسرائيل بمبلغ 9,5 مليار دولار لمساعدتها في توطين المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي المنحل كأداة ضغط على الحكومة الإسرائيلية للمشاركة في مؤتمر مدريد.
3. قبلت منظمة التحرير بالشروط الموضوعية على المشاركة الفلسطينية وفي حين أنها قامت بتسمية أعضاء الفريق الفلسطيني المفاوض واعتبار بيت الشرق مقراً لهذا الفريق فإن المشاورات مع منظمة التحرير كانت معروفة لدى الجميع وتعايش الجميع معها حتى عندما قام الوفد الفلسطيني المفاوض كاملاً بزيارة الرئيس ياسر عرفات بعد حادث سقوط طائرته

4. كان الوفد الفلسطيني يصب اهتماماته في الجولات الأولى حول ضرورة وقف الاستيطان بكافة أشكاله ومحاولة فصل المسار الأردني عن المسار الفلسطيني كما تركزت المفاوضات حول موضوع الحكم الذاتي وجسر الهوه بين الصياغتين الإسرائيلية والفلسطينية حول الموضوع وجاء إعلان المبادئ وتوقيع اتفاقية أوسلو لتضع مساراً جديداً للمفاوضات وتطورها.
5. في حين أن إعلان المبادئ لم يتطرق إلى أي من التفاصيل التفاوضية فإن ترجمة هذا الإعلان إلى اتفاقيات مرحلية اضعف إعلان المبادئ حيث تم تأجيل القضايا الخلافية الرئيسية واستخدام "الغموض البناء" في الصياغات لجسر الهوه بين الطرفين الأمر الذي مكن إسرائيل من التلاعب بالمفاوضات وتقديمها.
6. عادت القيادة الفلسطينية إلى أرض الوطن للبدء ببناء المؤسسات وإدارة شؤون المواطنين وجرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 1996 بدون مشاركة حماس وفصائل المعارضة التي أثرت الاكتفاء بالمعارضة والانتقاد.
7. تضمنت اتفاقية أوسلو تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى أ، ب وج وبرنامج لإعادة الانتشار المرحلي وبعد اغتيال رابين تأجل تسليم الخليل إلى الجانب الفلسطيني وجرت الانتخابات الإسرائيلية حيث فاز الليكود بهذه الانتخابات وبدأت عملية التراجع عن الاتفاقيات الموقعة والتي لم تشمل أي شيء حول التحكيم وآلية استمرار المفاوضات في حالة تعثرها وقامت إسرائيل باستغلال الرسالة الموجهة من وزير الخارجية الأمريكي وارن كوستوفر والذي يقول فيها بأن إسرائيل هي التي تقرر حجم ومدى الانسحاب لتصبح يد إسرائيل هي العليا وهي التي تقرر مسيرة المفاوضات وتطورها بحيث لم يتم استشارة الجانب الفلسطيني حول خرائط الانسحاب بعد بروتوكول الخليل ففي اتفاقية نهر واي والاتفاقية اللاحقة قام الجانب الإسرائيلي بإعلام الفلسطينيين بما قرروه بشأن حجم ومدى "إعادة الانتشار".
8. بعد تنفيذ المرحلة الأولى من اتفاقية نهر واي رفضت إسرائيل الالتزام بمتابعة التنفيذ وجرت انتخابات جديدة في إسرائيل حيث فاز حزب العمل برئاسة الحكومة تم بعدها التوقيع على اتفاقية شرم الشيخ بمراحلها الثلاث بحيث وصلت نسبة مناطق "أ" في الضفة الغربية إلى 18% و"ب" 22% في حين بقيت 60% من الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية كما تم تخصيص مساحة 3% على أساس إنها منطقة محميات طبيعية اعتبرت ضمن نسبة منطقة "ب" غير انه لم يتم تسليمها رسمياً إلى الجانب الفلسطيني حتى الآن.
9. خلال هذه الفترة قامت إسرائيل بالحصول على دعم أمريكي بمبلغ 3,6 بليون دولار لإنشاء طرق الالتفافية بدعوى تجنب احتكاك المستوطنين مع التجمعات الفلسطينية إلا أن مسار هذه الطرق وتوزيعها تشير إلى أن إسرائيل أرادت من هذه الطرق تثبيت المستوطنات وربطها ببعضها البعض لتسهيل ضمها في كتل ترتبط بإسرائيل.
10. قام رئيس الوزراء الإسرائيلي عام 1999 بالعمل على تهميش المسار الفلسطيني الإسرائيلي مركزاً على المسار السوري وحث الرئيس الأمريكي على الاتصال بالرئيس السوري وترتيب اجتماع قمة بينهما بهدف بلورة اتفاق سوري إسرائيلي إلا إن هذا اللقاء

11. اندلعت الانتفاضة الثانية في شهر أيلول 2000 بسبب الزيارة الاستفزازية لشارون للحرم رغم تحذير الرئيس الفلسطيني من عواقب هذه الزيارة وحاول الرئيس الأمريكي كلينتون أن يعيد إطلاق المفاوضات من خلال مبادرته المشهورة في كانون أول 2000 إلا أن توقيت هذه الدعوة والأحداث الميدانية حالت دون نجاحها وحاول الرئيس عرفات إنقاذ الموقف من خلال الدعوة لمفاوضات مكثفة في طابا إلا أن الجانب الأمريكي لم يشارك في هذه المفاوضات في حين حضرها المبعوث الأوروبي موراتينوس والجانب المصري. ورغم أن مباحثات طابا حققت الكثير من الانجازات إلا إنها أنهيت بشكل مفاجئ من قبل الجانب الإسرائيلي بسبب قرب الانتخابات الإسرائيلية وفي حين يقول باراك حالياً بأنه أرسل الوفد الإسرائيلي إلى طابا دون تفويض لإحداث أي تقدم وإنما كإجراء تكتيكي.
12. توقفت المفاوضات بعد اندلاع الانتفاضة ورغم المحاولات العديدة لوقف إطلاق النار وإعادة المفاوضات حسب تقارير تنت وزيني وميتشل إلا انه لم يتم إحراز أي تقدم في المسيرة السياسية وقامت إسرائيل بإعادة احتلال المناطق الفلسطينية ومحاصرة الرئيس الفلسطيني واعتباره عقبة أمام السلام وتطبيع أوصال الوطن من خلال أكثر من 560 حاجز وعائق.
13. منذ انطلاق عملية السلام وحتى الآن تضاعف عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقامت إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري كما أقيمت 220 بؤرة استيطانية بهدف توسيع مناطق النفوذ للمستوطنات القائمة وضمان تجميع المستوطنات في كتل كبيرة وسلخ القدس عن الضفة الغربية وأصبح المستوطنون قوة لا يستهان بها في الشارع الإسرائيلي إذ أن 10% من السكان اليهود في فلسطين التاريخية هم من المستوطنين ويحظون بدعم من الأحزاب السياسية اليمينية والدينية ويتلقون الدعم المالي والسياسي من اللوبي اليهودي الدولي والأصولية المسيحية ودعم رسمي وحماية من الحكومة الإسرائيلية.
14. ازداد الفقر في داخل المجتمع الفلسطيني إذ انخفض معدل دخل الفرد بمقدار الثلث خلال الأعوام العشرة الماضية وارتفعت نسبة البطالة كما ارتفعت تكاليف المصروفات التشغيلية للسلطة الوطنية الفلسطينية التي تعتبر المشغل الأولى للقوى العاملة الفلسطينية بعد أن أغلقت إسرائيل أبوابها أمام العمالة الفلسطينية التي كانت تصل إلى 160,000 عامل قبل الانتفاضة لتصل إلى 20,000 عامل حالياً فقط.
15. لقد احدثت تفجيرات 9/11 تغييراً كبيراً في الساحة الدولية أدت إلى احتلال أفغانستان والعراق وتنامت الأصولية في العالمين العربي والإسلامي وتمكنت إسرائيل من تصوير نفسها بضحية " للارهاب" الفلسطيني مبررة الإجراءات أحادية الجانب من اغتياالات

16. جرت انتخابات الرئاسة الفلسطينية بعد استشهد الرئيس عرفات كما جرت انتخابات المجلس التشريعي حيث فازت حركة حماس وتسلمت مقاليد الحكم في السلطة الوطنية الفلسطينية وفرضت المقاطعة الدولية على الحكومة الحمساوية وقامت الرئاسة الفلسطينية بأحداث تغييرات هيكلية وإدارية لضمان استمرار السلطة وتشكلت حكومة وحدة وطنية إلا أن عمرها كان قصيراً بعد أحداث غزة والاستقطاب الحالي الذي يهدد القضية الفلسطينية بأجملها.

العبر المستقاة

1. العملية التفاوضية مع الجانب الإسرائيلي عملية معقدة للغاية وتتطلب جاهزية الجانب الفلسطيني والإعداد الجيد والتسلح بالمعلومات الموثقة فالفرق بين الجانبين سواء في المستوى التنظيمي أو المعلومات أو الخبرات التفاوضية ما زال شاسعاً.
2. هناك أزمة ثقة عميقة بين الجانبين وفي حين كان من المتوقع أن يتم بناء الثقة وتعزيزها خلال السنوات الأولى من تنفيذ الاتفاقيات إلا أن هذا لم يحدث بل على العكس.
3. إسرائيل تملك كافة الأوراق بيدها في حين أن الجانب الفلسطيني لا يملك العديد من الأوراق بيده وبالتالي فإنه يجد نفسه رهيناً للاملاءات والشروط الإسرائيلية.
4. لقد كان انتقال القيادة الفلسطينية إلى الداخل عاملاً سلبياً في إدارة شؤون المفاوضات إذ أن وجود القيادة في الخارج مع ما يوفره ذلك من حرية الحركة والاتصال كان دافعاً للضغط على مسيرة المفاوضات في حين إن وجود القيادة في الداخل وارتباط حركتها واتصالاتها بالموافقات والإجراءات الإسرائيلية حد بكثير من قدرتها على المناورة.
5. إن المرحلة الانتقالية طويلة الأمد وعدم التقيد بالتواريخ المتفق عليها جعل من المفاوضات من وجهة نظر الشارع الفلسطيني أمراً عبثياً خاصة مع تنامي الخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب.
6. في حين كان الوفد الفلسطيني في بداية المفاوضات يحاول اعلام الشارع الفلسطيني بمسار المفاوضات وتطورها لضمان الالتفاف الجماهيري حول القرار الفلسطيني إلا أن الوفد الفلسطيني بعد ذلك احجم عن اعلام الشارع الفلسطيني بحقيقة ما يجري مما فتح الباب على مصراعيه للتأويلات والتحليلات الخاطئة.
7. في حين أن مرجعية عملية السلام هي مبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ القرارات الدولية 242 و338 و194 إلا أن الواقع يشير إلى تهميش دور الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي

8. في معظم الحالات التي كان الجانب الفلسطيني أمام استحقاق إضافي كانت العمليات المسلحة من قبل فصائل المعارضة الفلسطينية تنسف هذه الاستحقاقات وتضع الجانب الفلسطيني في موقع الدفاع.
9. الموضوع الأمني بالنسبة للإسرائيليين هو موضوع محوري غير أنه لم يحظى بالاهتمام الفلسطيني كما يجب وفي حين أنه كان بإمكان الجانب الفلسطيني التقريقرق وبشكل واضح بين عمليات المقاومة للاحتلال باعتبارها حق شرعي وبين العمليات داخل إسرائيل والتي تستهدف الأبرياء وضمان تفهم العالم لمثل هذا الموقف إلا أن التصريحات الصادرة عن الجانب الفلسطيني خلطت بين الأمرين مما ساهم في زيادة الشرخ داخل المجتمع الفلسطيني.
10. إن وجود مرجعية واحدة موحدة للمفاوضات أمر في غاية الأهمية غير أن الواقع يشير إلى تعدد المرجعيات الأمر الذي استغلته إسرائيل لتميرير العديد من الموافق ولا بد من الإشارة هنا إلى أن المسارات البديلة لعبت دوراً سلبياً في تمكين إسرائيل من استشراف الموقف التفاوضي الفلسطيني والتأثير على المفاوضات الرسمية.
11. إن موضوع حل الدولتين لم يكن مطروحاً في بداية المفاوضات وإنما ورد بعد خطاب الرئيس بوش ونشر خارطة الطريق.
12. إن حركة السلام الإسرائيلية بما لها وما عليها كان من الضروري الحفاظ على علاقات معها والاستفادة منها لاعلام الشارع الإسرائيلي بحقيقة ما يجري غير أن هذه الحركة اختارت الوقوف على الجدار والابتعاد عن الجانب الفلسطيني باستثناء بعض الرموز اليسارية والتي لا تستطيع القيام بأي دور رئيسي في داخل المجتمع الإسرائيلي.
13. لم يكن الاعلام الفلسطيني وخاصة الرسمي منه على مستوى المسؤولية ولم يتمكن من نقل صورة ما يجري على الأرض الأمر الذي يجب العمل على تجنبه في المرحلة القادمة.

بعد هذا الطرح فإنه من المناسب التطرق إلى الأوضاع السياسية الدولية والإقليمية والمحلية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية ومسيرة المفاوضات المتوقعة.

1. تعاضم نفوذ الأمريكي وسيطرته على السياسة الدولية ما زال يتعزز والتأييد لإسرائيل من قبل أمريكا ما زال على عهده رغم ما اعترى هذه العلاقات من أزمات تمثلت بالانتقاد اللاذع التي تتعرض له وزيرة الخارجية الأمريكية من قبل الزعماء الإسرائيليين واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ويمكن القول بأن هناك إمكانية ولو كانت ضئيلة للجانب الفلسطيني بالتأثير على السياسة الأمريكية لتقليل انحيازها لإسرائيل خاصة في الأمور التفاوضية التي لن تؤثر على امن إسرائيل غير أن هذه الورقة يجب استخدامها بحكمة كبيرة وفي هذا السياق فإن موضوع الشرق الأوسط

2. يبدو أن الرئيس الأمريكي قد قام بمبادرته الأخيرة لدفع مسيرة السلام الفلسطينية الإسرائيلية من منطلق حرصه على ضمان التأييد العربي لسياساته وتوحيد الجهود لعزل إيران أساساً وسوريا إلى حد ما ومن منطلق قناعته بإمكانية تحقيق إنجازات حقيقية على هذا المسار.
3. روسيا تحاول العودة للعب دور رئيسي في السياسة الدولية خاصة في منطقة الشرق الأوسط ولقد ازدادت حدة الخلافات بين روسيا وأمريكا بعد قيام الأخيرة بتنفيذ مشروع الدرع الصاروخي في أوروبا وإصرار روسيا على عدم فرض عقوبات جديدة على إيران وقيامها بتركيب المفاعل النووي الإيراني للاستخدام المدني وتحاول روسيا تحسين صورتها في العالم العربي وبيع أسلحة متطورة له كما تبين بعد زيارة العاهل السعودي لروسيا ويبدو أن الانتعاش الاقتصادي الروسي نتيجة لارتفاع أسعار النفط سيمكن روسيا من لعب دور أقوى في الصراع الشرق أوسطي رغم ما تناقلته الأنباء عن تأجيل موعد عقد انوبيليس 2 في العاصمة الروسية.
4. الاتحاد الأوروبي انحسر دوره السياسي بشكل واضح وذلك بسبب عدم وجود سياسة خارجية موحدة للدول الأعضاء وتنامي دور الدول الأوروبية حديثة الانضمام مثل بولندا في التأثير على السياسة الخارجية وما صاحب ذلك من تغيرات على الصعيد السياسي الأوروبي وانضمام ألمانيا وفرنسا إلى التحالف الأمريكي البريطاني وفي حين ما زال الاتحاد الأوروبي هو المصدر الأساسي لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية فإن الاتحاد الأوروبي ما زال رهينا في عمله وتوجهاته للاملاءات الأميركية.
5. هناك خوف كبير من الدول العربية من تنامي القدرات العسكرية الإيرانية وخاصة السلاح النووي وعليه فإن مصالح الدول العربية أصبحت مقترنة بالمصالح الأمريكية والإسرائيلية لإيقاف إيران عند حدها ولعل هذا يعتبر عاملاً رئيسياً في قيام أمريكا بالدفع باتجاه تحقيق إنجاز على المسار الفلسطيني الإسرائيلي.
6. سوريا تملك العديد من الأوراق السلبية التي يمكنها من لعب دور رئيسي في الشرق الأوسط خاصة فيما يتعلق بإيران ولبنان وفلسطين وفي نفس الوقت فإن سوريا مستعدة لإبرام اتفاقية مع إسرائيل ولا شك إن إسرائيل ستحاول اللعب على المسارات بهدف تحقيق تنازلات معينة الأمر الذي يستدعي التنسيق السوري الفلسطيني اما المباشر أو من خلال جامعة الدول العربية أو الحكومتين الأردنية والمصرية.
7. هناك شرخ في العلاقات السعودية السورية الذي سيعكس سلباً على القضية الفلسطينية وهذا يستدعي أن يسعى الجانب الفلسطيني إلى تحقيق مصالح ما بين الطرفين.
8. تنامي الأصولية في العالم العربي بشكل عام الأمر الذي يهدد استقرار المنطقة وفي حين تحاول إسرائيل ربط الإرهاب الدولي بالإسلام فإن حقيقة الأمر أن الأصولية تتغذى

9. التضامن العربي مع الشعب الفلسطيني وقضيته لم يعد كما كان فهناك عدد من الدول العربية تدعم حماس وبشكل علني وهناك دول عربية أخرى أثرت الاهتمام بمصالحها ولهذا فإن القيادة الفلسطينية لم تعد قادرة على استخدام ورقة التضامن العربي للحصول على استحقاقات العملية السلمية.

10. الوضع الداخلي الفلسطيني في وضع مأساوي فقد ترسخ الفصل بين الضفة والقطاع ومن غير المتوقع أن يتم حدوث مصالححة وطنية رغم تعالي الأصوات المطالبة بذلك ومما يؤسف له أن العديد من أصوات الفلسطينيين في الضفة الغربية تعرب عن تأييدها الواضح للفصل بين الضفة والقطاع ولا تسعى إلى عودة الأمور إلى ما كانت عليه.

11. ما زال التهديد النووي الإيراني على قمة أولويات إسرائيل رغم تقرير المخابرات المركزية الأميركية الأخير ومن المتوقع أن تستمر إسرائيل في استخدام هذا الملف وتنشيطه كما اقتضت الحاجة لذلك وربما القيام بعملية عسكرية جراحية لرفع مستوى الصراع في المنطقة وتجنب دفع مستحقات عملية التسوية السياسية.

12. الوضع السياسي في إسرائيل غير مستقر وفي حين أن رئيس الوزراء الإسرائيلي استطاع تجميع أغلبية واضحة لدعم برنامجه إلا أن شركائه ليسوا مضمونين فالأحزاب الدينية واليمينية تهدد بالانسحاب في حالة حدوث أي تقدم في المسيرة السلمية بشأن تقسيم القدس أو إيقاف الاستيطان في القدس الشرقية. أما زعيم حزب العمل أيهود باراك فإنه ما زال غير متحمساً لمسيرة انوبوليس ويرى أن التقدم على المسار السوري هو الخيار الأفضل لإسرائيل وإذا ما جرت انتخابات جديدة في إسرائيل نتيجة لتصدع الائتلاف الحالي فإنه من المتوقع أن يعود الليكود إلى الحكم بينما قد ينهار حزب كاديما وتتفتت أقطابه في حين أن حزب العمل سيحصل على عدد قليل من المقاعد لا يتجاوز 20 مقعداً بحيث لن يكون له أي دور مؤثر في صياغة السياسات الإسرائيلية المستقبلية.

13. لقد برزت الأصوات التي تنادي بالحل الاقتصادي وتشجيع المناطق الصناعية المشتركة وتولي القطاع الخاص مسؤولية بعض المعابر وطرح مشاريع كبيرة لتشغيل القوى العاملة الفلسطينية كمشروع المدن الجديدة والمشروع الزراعي في أريحا وغيرها. إن مثل هذه المشاريع لا شك في أنها ستسهم في تحسين الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية إلا أنها في نفس الوقت ترسخ تبعية الاقتصاد الفلسطيني الضعيف للاقتصاد الإسرائيلي القوي كما إنها ستعمل على خلق طبقة من المتنفذين القادرين على التأثير في السياسات ومسيرة المفاوضات وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى ما تقوم به بعض المؤسسات الدولية الخاضعة لتأثير اللوبي الصهيوني في طرح مشاريع مشتركة سيكون لها تأثيرات على العملية التفاوضية كاقترح مؤسسة راند بشأن طريق القدس.

من هذه المنطلقات فإن الجانب الفلسطيني يجد نفسه أمام عملية تفاوضية عسيرة مع الجانب الإسرائيلي بعيداً عن التضامن العربي وفي ظل متغيرات دولية قد تساعده في التقدم بعملية التسوية غير أن أي تقدم حقيقي سيكون مرهوناً برغبة إسرائيل في التقدم ورغبة أمريكا في الضغط على إسرائيل.

ونظراً لحساسية المواضيع التي سنتناولها مفاوضات الحل الدائم وتشابكها وتداخلها فإن الجانب الإسرائيلي قد قام بإنشاء دائرة خاصة للمفاوضات وتشكيل لجان تفاوضية للمواضيع المختلفة وستكون خاضعة لتوجيهات القيادة السياسية يديرها احد الجنرالات المرموقين وبدأ الجانب الفلسطيني بإجراءات مماثلة وفي الصفحات التالية سيتم استعراض القضايا التفاوضية واستشراف المواقف الإسرائيلية والأبعاد القانونية لكل من المواضيع الرئيسية ومحاولة بلورة استراتيجيات تفاوضية فلسطينية مع الأخذ بعين الاعتبار المواقف المبدئية والثوابت الفلسطينية وآفاق التوافق وخطط الانطواء لكل موضوع رئيسي على حده مع التأكيد على التداخل بين المواضيع المختلفة وانعكاسات كل موضع على الآخر.

القضية الأولى : الحدود

تعتبر قضية حدود الدولة الفلسطينية هي أساس المفاوضات وهي التي ستقرر استدامة الدولة وقابليتها للحياة. وفي حين أن الموقف الفلسطيني يستند إلى الشرعية الدولية بضرورة اعتبار حدود 67 هي حدود الدولة الفلسطينية إلا أن الطرح الإسرائيلي هو أن العودة إلى حدود 67 هو أمر مستبعد ولذلك فقد أشار رئيس الوزراء الإسرائيلي في خطابه في مؤتمر نابوليس إلى رسالة الرئيس بوش إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شارون بشأن عدم واقعية الحل على أساس حدود 67 وذلك رداً على رسالة شارون إلى الرئيس الأمريكي والذي طالب فيها بالموافقة الأميركية على احتفاظ إسرائيل بالتجمعات الاستيطانية الكبيرة في أي تسوية متوقعة مع الفلسطينيين.

وفي هذا الصدد فإن مبادرة كلينتون عام 2000 لم تتضمن العودة إلى حدود عام 67 بل أشارت إلى أن الحل المتوقع يتراوح ما بين 92 و 96% مع إمكانية تبادل الأراضي بنسبة 1-3% لموضوع الممر الرابط بين الضفة والقطاع. وفي موضوع الحدود يجب الإشارة إلى ما يلي:-

1. إن الخط الأخضر أو حدود الهدنة ليست حدوداً دولية ويجب التعامل معه على هذا الأساس فالحدود المعترف بها لدولة إسرائيل هي حدود قرار تقسيم 181 لعام 1947 والتي لا تشمل القدس بشرطها بالإضافة إلى بعض المناطق من محافظة بيت لحم والتي عرفت بأنها منطقة

2. إن ترسيم الحدود للدولة الفلسطينية العتيدة بعد التوصل لاتفاق يستوجب إقرارها من قبل الأمم المتحدة.
3. مساحة الأرض الفلسطينية المحتلة عام 67 تبلغ 6205 كيلو متر مربع أرضية بالإضافة إلى المياه الإقليمية في غزة والبحر الميت وهذه تضم المنطقة المعروفة بالمنطقة الحرام في اللطرون والقدس والتي كانت خالية من تواجد الجيش الإسرائيلي قبل عام 1967 وبالتالي فإن قرار 242 القاضي بعدم جواز احتلال الأراضي بالقوة وضرورة عودة الجيش الإسرائيلي إلى مواقعه قبل الحرب تنطبق عليها.
4. إن أهم موضوع في قضية الحدود مرتبط بالسيطرة على المعابر الحدودية وخاصة تلك المجاورة للدول العربية ولذلك فإن الجانب الفلسطيني عليه التمرس في هذا الموضوع لضمان سيطرته على المعابر الحدودية الشرقية مع الأردن والجنوبية مع مصر. مع إدراك أن الوضع بالنسبة للأردن يختلف كلياً مع مصر إذ أن اتفاقية كامب ديفد الأولى تضمنت تحديد عدد القوات المصرية الممكن تواجدها في سيناء وعدم وجود تجمعات سكانية مصرية مكثفة في سيناء في حين أن الوضع على الحدود الأردنية مختلف من حيث تواجد مكثف للسكان على طول الحدود الأردنية الفلسطينية وعدم وجود قيود كثيرة على التواجد العسكري الأردني في الأغوار. ولعل من الضروري الإشارة هنا إلى ما تناقلته وكالات الأنباء الإسرائيلية قبل سنوات على لسان العاهل الأردني الراحل حول عدم ترحيبه بأن تكون الحدود الغربية للأردن والحدود الشرقية للفلسطينيين متلاصقة.
5. على طول الحدود الأردنية الفلسطينية هناك منطقة ألغام تقدر مساحتها بمئة خمسين كيلو متر مربع ويجب على الجانب الفلسطيني مطالبة الجانب الإسرائيلي بتوفير خرائط هذه المنطقة لإزالة الألغام منها مع انه من المتوقع أن تكون هذه الخرائط غير مجدية بسبب الانزلاقات الأرضية المتكررة في هذه المنطقة وتحرك الألغام من أماكنها الأصلية.
6. قضية الحدود مرتبطة أيضاً بالرابط بين غزة والضفة الذي يجب على الجانب الفلسطيني الإصرار على السيادة الفلسطينية عليه كما أن الحدود مرتبطة كذلك بقضية الميناء والمطار والتي من المفروض أن تكون تحت السيادة الفلسطينية مع استعداد الجانب الفلسطيني لتقبل تواجد طرف ثالث كمراقب فقط المدة المحددة.
7. في قضية المعابر الفلسطينية الإسرائيلية فإن الجانب الفلسطيني عليه أن يتمسك بتواجد هذه المعابر على الخط الأخضر ورفض أي معابر داخل الأراضي الفلسطينية الأمر الذي يعني رفض معابر بيتونيا وقلنديا وجيلو والعيسوية وفي حالة إصرار الجانب الإسرائيلي على وجودها لدواعي أمنية فإنه من الممكن طرح وضع هذه المعابر تحت إشراف دولي لفترة محددة يتم إعادة النظر في وضعها بعد ذلك.
8. قضية هامة مرتبطة بموضوع الحدود تتعلق بالسيادة على الأجواء أو الملاحة الجوية وفي حين أن الجانب الفلسطيني يدرك أهمية الموضوع الأمني وضرورة أن تكون دولة فلسطين غير مسلحة Non militarized وليست منزوعة السلاح demilitarized فإن أجواء الدولة الفلسطينية يجب احترامها من قبل إسرائيل وعدم اختراقها والقيام بطلعات جوية سواء

9. هناك ضرورة لوضع الآليات والترتيبات اللازمة لحركة الأشخاص والبضائع الإسرائيلية داخل فلسطين وخاصة على شارع رقم 1 و60 و90 شريطة التعامل بالمثل.
10. إن أسهل وأفضل الحلول لموضوع الحدود هو التمسك بالخط الأخضر أو حدود الهدنة وذلك لتجنب الخوض في مراثون تبادل الأراضي الذي من شأنه أن يقود إلى انفاق ودهاليز تفاوضية قد لا يمكن الخروج منها بحل توفيقى ومحاولة إسرائيل فرض مسار الجدار كحدود مما سيجعل نسبة الأراضي التي سيتم تبادلها 10% من مساحة الضفة الغربية وترسيخ موضوع الكتل الاستيطانية التي ستعيق التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية كما أن من شأن هذا الطرح أن يؤثر على 90,000 مواطن فلسطيني سيجدون أنفسهم في المنطقة المعزولة بين مسار الجدار والخط الأخضر.
11. موضوع الحدود له علاقة وثيقة بموضوع اللاجئين ففي حين يشير القرار 194 إلى حق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم الأمر الذي ترفضه إسرائيل بذريعة أن تنفيذ حق العودة بهذه الصيغة سيؤدي إلى تدمير إسرائيل ولذلك تطرح إسرائيل عودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية أو توطينهم في أماكن سكنهم الحالية أو في دول جديدة. ويبدو أن هذه الرواية الإسرائيلية تحظى بتأييد دولي ولهذا فقد تضمنت معظم المبادرات المتعلقة بموضوع اللاجئين الإشارة إلى ضرورة التوصل إلى حل عادل ومتفق عليه بشأن موضوع اللاجئين في حين أن الجانب الفلسطيني يستطيع تحدي الرواية الإسرائيلية من خلال طرح عقلائي يشير إلى حاجة الدولة الفلسطينية إلى أراضي إضافية لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم 4,5 مليون لتضاف على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 أي أن تطالب إسرائيل باقتطاع جزء من أراضيها ونقله إلى الدولة الفلسطينية أي إن حدود الدولة الفلسطينية ستكون أكثر من حدود الضفة والقطاع بنسبة قليلة بحيث تغطي الدولة الفلسطينية مساحة 25% من مساحة فلسطين التاريخية بدلاً من 22% في حين تصبح مساحة إسرائيل 75% بدلاً من 78%. إن مثل هذا الطرح سيدفع باتجاه تقبل الشارع الفلسطيني للتسوية مع إسرائيل.
12. موضوع الحدود مرتبط بشكل وثيق مع الأمن إذ تحاول إسرائيل استغلال موضوع الأمن للسيطرة على الأراضي الفلسطينية تحت ذريعة أن القرار 242 يتحدث عن حدود أمنة للأطراف المتنازعة وبذلك تبرر إسرائيل خطواتها أحادية الجانب لضمان السيطرة على منطقة الأغوار باعتبارها منطقة حدودية لمواجهة أي أخطار متوقعة من الشرق وعلى الجانب الفلسطيني التعامل مع المطالب الإسرائيلية بعقلانية وحنكة مستجيباً للمخاوف الأمنية الإسرائيلية من خلال تدخل طرف ثالث ورفض المطالب الإسرائيلية بوضع محطات إنذار في الأراضي الفلسطينية سواء كانت مع تواجد بشري إسرائيلي أو بدون ذلك.
13. اتفاقية كامب ديفد الأولى بين مصر وإسرائيل لم ترسم حدود القطاع في مصر وكذلك الأمر بالنسبة لاتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية والجانب الفلسطيني عليه أن يعمل على

14. رغم مرور 60 عام على قرار التقسيم فإنه قد يكون من المناسب أن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بتوجيه رسالة إلى مجلس الأمن تعرب عن قبولها بقرار التقسيم وذلك كورقة ضغط أمام تعنت إسرائيل وسياساتها أحادية الجانب بالإضافة إلى أن قرار التقسيم يطلب من الأمم المتحدة تحمل مسؤولية إقامة الدولة العربية والمساعدة في إنشائها.
15. تضمنت خارطة الطريق موضوع الدولة ذات الحدود المؤقتة ولقد تم رفض هذا الطرح من قبل القيادة الفلسطينية ويجب الإصرار على هذا الموقف وفي حالة ممارسة ضغوط على القيادة الفلسطينية في هذا المجال فإنه بالإمكان استخدام حدود الدولة حسب قرار التقسيم كحدود مؤقتة لحين التوصل إلى ترسيم لحدود الدولة الفلسطينية بالاتفاق مع إسرائيل. وفي هذا المجال هناك تخوف حقيقي من أن تقوم إسرائيل باستغلال الشرخ في الشارح الفلسطيني وإعلان حماس استعدادها لهدنة طويلة الأمد مع إسرائيل في أن تقوم الأخيرة بفتح حوار مع حماس وعقد اتفاق يتم من خلاله كسب الوقت لتتمكن إسرائيل من مواصلة الجدار وتوسيع المستوطنات وفرض الحقائق على الأرض.
16. موضوع ملكية الأراضي له أهمية خاصة فيما يتعلق بموضوع الحدود إذ أن إسرائيل قد شرعت لنفسها اعتبار الأراضي المشاع أراضي دولة ومصادرة أراضي الغائبين لبناء المستعمرات وستستخدم هذه الورقة من أجل التهرب من العودة لحدود 67 هذا بالإضافة إلى ما قامت إسرائيل بشرائه من أراضي سواء برضا بعض ضعاف النفوس أو بالاحتلال والتزوير كما أن هناك بعض الأراضي داخل الضفة الغربية كانت ملكاً لليهود قبل عام 1947 وفي حين أن الوصول إلى هذه المعلومات قد لا يكون سهلاً فإن حركة السلام الآن استطاعت في العام الماضي من الحصول على قرار من محكمة العدل العليا في إسرائيل بضرورة أن تقوم ما تسمى بالإدارة المدنية بتوفير المعلومات حول ملكية الأراضي في منطقة "ج" حيث تبين أن إسرائيل تعتبر 55% من هذه الأراضي بمثابة أراضي دولة في حين لا يتجاوز نسبة الأراضي المسجلة لفلسطينيين في هذه المنطقة 15%. أما البقية فهي أراضي لم يحدد تسجيلها. إن الموقف الفلسطيني في هذا الموضوع يمكن أن يكون بقبول الطروحات الإسرائيلية شريطة التعامل بالممثل بمعنى أن تقوم إسرائيل بالاعتراف بملكية أراضي الفلسطينيين داخل دولة إسرائيل سواء المشاع منها أو الخاص خاصة أن ملكية اليهود للأراضي في فلسطين التاريخية عام 1947 لم تتعدى 7% وإن قرار التقسيم يمنع إسرائيل من مصادرة أملاك العرب إلا لأغراض معينة وضرورة تعويض المالكين.
17. هناك قضية أخرى مرتبطة بموضوع الحدود إلا وهي الأراضي المغلقة عسكرياً والمعسكرات والمحميات الطبيعية والتي تحاول إسرائيل تثبيت سيطرتها عليها أو التحكم في استخداماتها حتى بعد توقيع اتفاق الحل النهائي وهذا ما يمكن استشرافه من الوثيقة غير الرسمية للاتفاق البيئي والتي تقدم حالياً كملحق لاتفاق جنيف حيث تضمن هذا الاتفاق آلية تعاون إسرائيلي فلسطيني في إدارة المحميات والتخطيط العمراني الأمر الذي يفقد الدولة الفلسطينية عنصر السيادة وهو من أهم مقومات الدولة المستقلة.

18. موضوع الحدود مرتبطة كذلك بسجل حصر الأضرار الناجمة عن إقامة جدار الضم والفصل العنصري حيث ستسعى إسرائيل إلى التسوية لمنع قيام الأمم المتحدة بعمل سجل حصر الأضرار بذريعة أن هذا الموضوع مرتبط بتبادل الأراضي غير انه يجب الفصل بين الأمرين والعمل على إنشاء سجل وطني لحصر الأضرار لدعم جهود الأمم المتحدة وتنفيذ قراراتها.
19. موضوع تبادل الأراضي سيلعب دوراً أساسياً في تحديد حدود الدولة الفلسطينية ولا شك في أن هناك مصلحة فلسطينية للتعامل مع هذا الموضوع فقطاع غزة مكتظ سكانياً لدرجة أن 50% من مساحة قطاع غزة ستكون مناطق سكن خلال الأعوام العشرة القادمة الأمر الذي سيعيق أي إمكانية لخلق برنامج تطويري مستدام في القطاع وعليه فإن القطاع بحاجة إلى أراضي إضافية ومناطق مفتوحة لتنفيذ مشاريع اقتصادية وتنموية للحيلولة دون تحول القطاع إلى عشوائية فقيرة ومكتظة سكانياً. ولهذا فإن تبادل الأراضي يجب أن يشمل توسيع مساحة القطاع مقابل اقتطاع بعض أراضي الضفة وضمها لإسرائيل. وفي نفس الوقت فإن تبادل الأراضي قد يمكن من خلق رابط أراضي ما بين الضفة والقطاع. أما بالنسبة لمساحات الأراضي الممكن تبادلها فإن على الجانب الفلسطيني العمل على تقليل المساحات إلى أقل حد ممكن بحيث لا تتجاوز 5% في حد الأقصى والسعي لإيجاد صيغة لتقييم الأراضي المتبادلة ليس من ناحية المساحة فقط وإنما من ناحية القيمة وأن يكون للجانب الفلسطيني حرية اختيار مواقع التبادل وأن يكون للجانب الفلسطيني حرية اختيار مواقع التبادل وان لا تفرض من الجانب الإسرائيلي فبالإضافة إلى غزة والرابط فإن الجانب الفلسطيني قد يطالب ببعض المناطق في جنوب وغرب القدس وهي مناطق خالية من السكان اليهود لمساعدته في إقامة عاصمة الدولة المستدامة.

الإستراتيجية الإسرائيلية المتوقعة بشأن الحدود

1. عدم العودة إلى حدود 67 والاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الرئيسية وهي الفي منشيه، وقانا، مودعين، ارييل، وجيفعات زئيف ومعاليه اوميم وغوش عتصيون وربما الأحياء اليهودية في الخليل.
2. اعتبار الجدار مساراً حدودياً بما في ذلك غلاف القدس مع إمكانية التنازل عن الأحياء العربية في القدس الشرقية.
3. الحفاظ على السيطرة على منطقة الأغوار لذرائع أمنية.
4. تثبيت روابط من الطرق على محاور ارييل وتفوخ وبيت ايل وربما محاور يطا والظاهرية.
5. ضمان سيطرة إسرائيل أو تحكمها في المعابر الدولية.
6. ضمان حق إسرائيل في استغلال الأجواء الفلسطينية سواء للمراقبة أو الملاحة الجوية.
7. الحيلولة دون أي تواجد فلسطيني أو سيطرة فلسطينية على أي جزء من مسار نهر الاردن أو البحر الميت الأمر الذي يحول دون تحقيق الحقوق الفلسطينية في مياه نهر الأردن والاستفادة من البحر الميت سواء للسياحة أو استخراج الأملاح والمعادن.

8. اعتبار المناطق الحرام ليست جزءاً من أراضي الدولة الفلسطينية وبالذات منطقة اللطرون بحجة قربها من مطار اللد.
9. اعتبار قرار الكنيسة بشأن ضم القدس الشرقية موضوعاً غير خاضع للتفاوض مع إمكانية التنازل عن الإحياء العربية في القدس أي اعتبار مستوطنات جيلو وأبو غنيم وجيفعات حمطوس وهار جيلو خارج إطار المفاوضات في حين أن هذه الأراضي هي أراضي احتلت عام 67 وتعود ملكيتها لأهالي بيت لحم ولهذا فإن اليمين الإسرائيلي يسعى حالياً إلى تمرير قانون في الكنيسة يضمن عدم التنازل عن القدس إلا بأغلبية 80% من إصدارات الكنيسة. وفي هذا المجال فإن حدود "بلدية القدس" كما حددها إسرائيل لا تشمل هار جيلو ومعاليه ادوميم وجيفعات زئيف ومستوطنات غوش عتصيون غير أن سياسات الحكومات الإسرائيلية المختلفة منذ بدء عملية السلام كانت تتوجه نحو إقامة القدس الكبرى لضم هذه الكتل الاستيطانية للتقليل من نسبة السكان الفلسطينيين في القدس من 35% إلى 20% ولهذا جاء قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي في شهر أيار من العام الماضي بتعزيز الاستيطان في القدس من خلال مشروع E1 ومستوطنة عطروت وجفعات يائيل وهار حوما ح ، د بالإضافة إلى نقل المكاتب الحكومية على القدس والإسراع في تنفيذ القطار الخفيف لربط المستوطنات مع مركز المدينة ويمكن القول بأن إسرائيل استطاعت بناء حزام من المستوطنات حول القدس موازياً للجدار المسمى غلاف القدس. مما سيجعل من الأحياء العربية في القدس حتى في حالة نقلها لسيادة الفلسطينية بمثابة معازل غير مترابطة وذات كثافة سكانية تزيد عن 11,000 مواطن لكل كيلو متر مربع وخالياً من أي مناطق مفتوحة تؤهلها لأن تكون عاصمة للدولة الفلسطينية. وتشير التصريحات المتعاقبة لرئيس الوزراء الإسرائيلي ووزيرة خارجية إلى إصرار إسرائيل على اعتبار معاليه ادوميم وجفعات زئيف وغوش عتصيون جزءاً من القدس.

ثانياً: موضوع القدس

موضوع القدس يعتبر محور الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفي نفس الوقت يكتسب هذا الموضوع بعداً عالمياً بسبب ارتباط القدس الوثيق بالأديان السماوية الثلاث غير أن إسرائيل استطاعت خلال الأعوام الأربعين الماضية من خلال خطواتها الأحادية وسياساتها الاستيطانية من فرض الوقائع على الأرض للحيلولة دون التوصل إلى تسوية هذا الموضوع. والوضع الحالي في القدس يشير إلى وجود 258 ألف مواطن فلسطيني في القدس الشرقية و200 ألف مستوطن ونتيجة لعدم توفر أماكن السكن الملائم للفلسطينيين فإن أكثر من 60,000 مقدسي يسكن حالياً خارج حدود بلدية القدس في العيزرية وابو ديس والرام والعيسوية ومع إقامة الجدار فإن إسرائيل ستعمل من خلال ترتيبات إدارية وتنظيمية إلى سلخ مواطنهم. وخلال مفاوضات اوسلو وما لحقها امتنعت إسرائيل عن منح السلطة الوطنية الفلسطينية أراضي من فئة "أ" في كافة محيط محافظة القدس باستثناء منطقة صغيرة في الخاص تبلغ نسبتها 0,2 % من المساحة الإجمالية لمحافظة القدس بينما بقيت نسبة أراضي "ب" في محافظة القدس 8,3% في حين لازالت 91,5% من أراضي المحافظة

وفيما يتعلق بموضوع القدس لا بد من التطرق إلى النقاط التالية:

1. أراضي محافظة القدس بشكل عام لم يتم تسجيلها قبل عام 1967 الأمر الذي سهل على الإسرائيليين مصادرة الأراضي لأغراض الاستيطان وغيرها.
2. هناك ملكيات كبيرة في القدس تعود إلى المواطنين الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية غير أن إسرائيل استخدمت قانون أملاك الغائبين لوضع اليد عليها. وفي حين أن محكمة الدول العليا في إسرائيل قد أصدرت وأخيراً قراراً بعدم جواز مصادرة أراضي الغائبين إذا ما كانوا يقيمون في الضفة الغربية إلا أن هذا القرار لا يسري على الأحكام السابقة.
3. هناك ملكيات كبيرة للكنائس والأوقاف السلامية في القدس ولم يتم إقامة مشاريع إسكان فيها لتثبيت المواطنين المقدسين نتيجة للتكاليف الباهظة للحصول على التراخيص والإضافة إلى أن معظم الأراضي الفلسطينية في القدس قد تم اعتبارها مناطق خضراء الأمر الذي يتطلب إجراءات وترتيبات عديدة لتحويلها إلى أراضي للبناء.
4. تحاول إسرائيل التخلص من ترتيبات الوضع الراهن الذي يطبق على الكنائس والأوقاف الإسلامية فيما يتعلق بالأراضي وذلك بهدف فرض ضريبة الأملاك الإسرائيلية عليها وكان هذا الموضوع احد أسباب عدم التقدم في توقيع الاتفاقية بين إسرائيل والفاتيكان حيث برزت هذه الخلافات مؤخراً وتم تبادل الاتهامات والانتقادات بين الطرفين ولا شك أن هذا الموضوع له أهمية كبرى في المستقبل وعلى الجانب الفلسطيني العمل على الاستفادة منه من خلال إشراك الكنائس وخاصة الفاتيكان في المفاوضات المتعلقة بالقدس والإصرار على تثبيت إجراءات الوضع الراهن في الأماكن المقدسة.
5. إن موضوع القدس كموضوع تفاوضي لا ينحصر فقط في القدس الشرقية وإنما القدس بشطريها وعلى الجانب الفلسطيني إثارة هذا الموضوع دائماً ونشر الدراسات التي قامت بها جمعية الدراسات العربية حول الأملاك الفلسطينية في القدس الغربية ووضع هذا الموضوع ضمن أجندة المفاوضات حول القدس.
6. القدس وأهميتها للعالم الإسلامي يجب اثارته منذ البداية واعتبار حق العبادة حق مشروع كفلته المواثيق الدولية وقد يكون من المناسب إشراك الجانب الأردني وممثل عن المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس في المفاوضات المتعلقة بالقدس لضمان عدم تفرد إسرائيل في تقرير مصير القدس.
7. في حين يكرر زعماء إسرائيل تأكيداتهم على أن القدس الموحدة ستكون العاصمة الأبدية لإسرائيل فإن كل الدلائل تشير إلى أن القدس مقسمة ولم تنفع الطرق

8. تعتبر القدس كمدينة من أفقر مدن إسرائيل وذلك بسبب تواجد أعداد كبيرة من المتدينين اليهود فيها الأمر الذي سيعكس سلباً على إمكانية جعلها عاصمة متطورة اقتصادياً وفي حين قامت بلدية القدس بوضع خطة تطويرية للأعوام العشرة القادمة إلا أن هذه الخطة اعتمدت في الأساس على تطوير أحياء يهودية ومستوطنات لتغيير الواقع الديمغرافي ولم تشتمل على برامج تطوير اقتصادية سواء في المجال السياحي أو التقني أو الخدماتي ولهذا فإن التوصل إلى حل تفاوضي بشأن القدس لن يكون له المردود اللازم على إسرائيل وهذا على العكس بالنسبة للفلسطينيين.
9. نظراً لمركزية القدس من ناحية جغرافية بالنسبة للفلسطينيين فإن أي حل تفاوضي لموضوع القدس سيعيد الهيبة لوضعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي والخدماتي الأمر الذي سيخفف من وطأة الضغط الحالي على رام الله غير أن هذا يقتضي توفير مساحات مفتوحة من الأراضي لتمكين الجانب الفلسطيني من إنشاء المرافق والمراكز والبنية التحتية والخدمات وتسهيلات اللازمة لعاصمة الدولة الفلسطينية العتيدة. وقد يكون من الملائم جداً ومن الآن البدء بوضع اللمسات الأولى لخطة شمولية لتطوير القدس واكنافها.
10. موضوع البلدة القديمة في القدس والأماكن المقدسة كان موضوعاً خلافياً في مباحثات كامب ديفد وطابا خاصة فيما يتعلق بالسيادة ولقد طرحت عدة أفكار ومقترحات لمعالجة هذا الموضوع إلا أنه لم يكن بالإمكان التوصل إلى حل يتفق عليه ولا شك في هذا أن الموضوع سيكون شائكاً غير أنه بالإمكان التعاطي مع بعض الطروحات الجديدة وفي حالة تعذر التوصل لاتفاق فإنه بالإمكان طرح وضع البلدة القديمة تحت إشراف دولي أو إشراف ثلاثي مسيحي يهودي إسلامي أو إشراف خماسي إسرائيلي فلسطيني أردني فاتيكاني أوروبي باعتبار أن ملك اسبانيا ما زال رسمياً هو ملك القدس.
11. طرحت إسرائيل فكرة الحوض المقدس ومدينة داوود وما زالت تسعى لتنفيذ هذا المخطط من طرف واحد وعلى الجانب الفلسطيني دراسة أبعاد هذا المخطط خاصة على سلوان والطور والثوري وتأثير هذا الطرح على الترابط الجغرافي لأحياء العربية في القدس وانعكاساته على الوضع السياحي في المدينة مع إمكانية استضافة مئات الآلاف من الحجاج المسلمين لزيارة المدينة المقدسة سنوياً.
12. عند الحديث عن تبادل الأراضي فإن الجانب الفلسطيني مطالب بوضع خطط لترح تبادل أراضي في محافظة القدس خاصة في الحدود الجنوبية الغربية والتي من السهل ربطها ببيت صفافا وبيت لحم والخضر وبتير وحوسان ونحالين علماً بأن معظم هذه الأراضي يملكها الفلسطينيون. أي إن الطلب الإسرائيلي بالإبقاء على

13. يعتبر غلاف القدس هو أكبر خطر يواجه المدينة وعلى الجانب الفلسطيني التمترس لإيقاف هذا المخطط واستناداً إلى قرار محكمة العدل الدولية وفي حين وضعت إسرائيل في شهر تشرين أول الماضي مخططات لطرق جديدة سميت شريان الحياة للفلسطينيين ليتمكنوا من الانتقال بين شمال الضفة وجنوبها شرقي الجدار ومن خلال أنفاق تمر داخل الجدار فان هذه الطرق قد تكون مفيدة كطرق دائرية لتجنب الأزمات المرورية داخل القدس ولهذا فان الاعتراض عليها لا يجب أن يكون مثل الاعتراض على غلاف القدس.

14. هناك حاجة ماسة إلى خلق ترابط للتجمعات السكانية الفلسطينية في القدس مع بقية محافظات الوطن وخاصة رام الله وبيت لحم والواضح إن إسرائيل تسعى من خلال برنامجها الاستيطانية لمنع حدوث هذا التواصل وتعتبر مستعمرات عطاروت وابوغنيم "ج"، "د" من ناحية جغرافية أكبر خطر على التواصل الجغرافي فإذا ما أنشأت هذه المستوطنات فان إمكانية أحداث الترابط ستتلاشى وعلى الجانب الفلسطيني الإصرار بكل ما أوتي له قوة على وقف هذه المخططات وتحويل هذه الأراضي إلى أراضي الدولة الفلسطينية والعمل على إعداد المخططات اللازمة لخلق الترابط من خلال هذه الأراضي.

الاستراتيجية الإسرائيلية المتوقعة حول القدس

1. ترسيم حدود القدس باعتبار غلاف القدس كحدود مع إمكانية التنازل عن بعض الأحياء العربية منها.
2. مواصلة العمل على تفريغ الفلسطينيين في القدس من خلال مخططات الاستيطان الجديد فيها وإضافة التجمعات السكانية اليهودية في غوش عتصيون وجفعات زئيف ومعاليه ادوميم.
3. الاستمرار في مخططات بناء الحوض المقدس والاستيلاء على المزيد من العقارات في داخل المدينة المقدسة.
4. المطالبة بسيادة " الله " على الحرم والاستمرار في الحفريات تحت الحرم.
5. نقل المكاتب الحكومية من تل أبيب إلى القدس بهدف زيادة الثقل اليهودي في العاصمة.
6. مواصلة العمل على توسيع المستوطنات في القدس خاصة E1 وجفعات يائيل وهارحوما.
7. ترسيخ المعابر والحواجز في محيط القدس والتعامل معها على أساس معابر حدودية.

ثالثاً: موضوع المستوطنات

يعتبر موضوع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية أكثر المواضيع التفاوضية صعوبة بسبب ارتباطه بالأرض والحدود والقدس والأمن حيث قامت إسرائيل منذ الأسابيع الأولى بعد

بعد هذا العرض فانه من الملائم الإشارة إلى المواضيع التالية المتعلقة بالمستوطنات.

1. شهد عهد السلام تنامياً في أعداد المستوطنات والمستوطنين لم يكن مسبقاً منذ 67 فقد تضاعف عدد المستوطنين ليلبغ 480 ألف مستوطن أي ان 10% من السكان اليهود في إسرائيل هم مستوطنون وتصل نسبة الزيادة السنوية في سكان المستوطنات 6% في حين أن النمو الطبيعي لليهود في إسرائيل لا يبلغ 2% مما يعني أن تزايد أعداد المستوطنين يتم بناء على دعم مباشرة غير مباشر من الحكومة الإسرائيلية والأحزاب اليمينية والحركة الصهيونية العالمية.
2. تقدم الحكومة الإسرائيلية دعماً مباشراً للمستوطنين من خلال الإعفاءات الجمركية ومساعدات مالية مباشرة تقدر بعشرين ألف دولار لكل مستوطن بالإضافة إلى البنية التحتية من الطرق ومدارس وشبكة مياه واتصالات وحماية أمنية كما أن الحركة الاستيطانية ومن ورائها الحركة الصهيونية العالمية تقوم بدعم الاستيطان من خلال تشكيل جمعيات لا ربحية في أمريكا وأوروبا وتقدر حجم المساعدات السنوية التي تصل المستوطنين من خلال هذه الجمعيات مبلغ 100 مليون دولار هذا بالإضافة إلى ما يقوم به بعض أصحاب رؤوس الأموال اليهود أمثال ماسكوفتش بتشجيع الاستيطان في فلسطين.
3. إن معظم سكان المستوطنات الجدد هم قادمون جدد من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والأرجنتين وغالبيتهم يحملون الجنسية الأجنبية بالإضافة إلى الإسرائيلية ولديهم نزعات إيديولوجية متطرفة ولديهم نفوذ قوي داخل المجتمع الإسرائيلي

4. في العام 1998 قام رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شارون والذي كان وقتها زعيماً للمعارضة بمناشدة المستوطنين لاحتلال ققم جبال الضفة الغربية وإقامة بؤر استيطانية حيث أقيمت 220 بؤرة استيطانية منذ تلك الفترة منها 164 أقيمت بعد شهر آذار 2001 والتي تشير خارطة الطريق إلى ضرورة إزالتها. إن التوزيع الجغرافي لهذه البؤر يشير إلى أنها أكثر خطورة من المستوطنات إذ أنها أنشئت بهدف الاستيلاء على أكبر مساحة من الأراضي بأقل عدد من المستوطنين وربط المستوطنات بعضها ببعض في كتل وتسهيل إقامة عدد من الكوربورات لربط منطقتي العزل الشرقية والغربية وبعد نشر خارطة الطريق وجه شارون رسالة تحتوي على 14 تحفظ على خارطة الطريق حيث أشار إلى أن حكومة إسرائيل ستسعى لإزالة البؤر الاستيطانية غير المرخصة واستمر الزعماء الإسرائيليون باستخدام هذه الصيغة للتحايل على تنفيذ مستلزمات خارطة الطريق وفي خطاب الرئيس الأمريكي في هيئة الأمم المتحدة عام 2006 استخدام نفس العبارة وكذلك بعد زيارة الأخيرة للقدس ومن الضروري أن يقوم الجانب الفلسطيني بالتمسك ببعض الوارد في خارطة الطريق كما قدمت إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة وفضح المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى إزالة أقل من 20 بؤرة استيطانية وشرعنة البقية الباقية.

5. بدأت سلطات الاحتلال في شهر حزيران من العام 2002 بتنفيذ سياسة الفصل الأحادية الجانب بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال إيجاد منطقة عزل في الجزء الغربي من الضفة الغربية، وتمتد من شمالها إلى جنوبها مغتصبة أكثر الأراضي الزراعية خصوبة، وعازلة التجمعات الفلسطينية إلى جيوب (جيتوهات، كانتونات)، مقوضة للتكامل الإقليمي بين القرى والمدن الفلسطينية، ومسيطرة على الموارد الطبيعية وضامة لغالبية المستوطنات الإسرائيلية. ويمتد جدار العزل العنصري كما جاء في التعديل الأخير مسافة 770 كيلومترا على طول الضفة الغربية، من الشمال إلى الجنوب، منها 128 كيلومترا فقط (ما نسبته 18.2% من الطول الكلي للجدار) يقع على خط الهدنة (الخط الأخضر)؛ وعند استكمال بناءه، سيعزل الجدار ما مساحته 713 كيلومترا مربعا من الأراضي الفلسطينية (أي ما نسبته 12.5% من المساحة الكلية للضفة الغربية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجدار سيضم 99 مستوطنة إسرائيلية يقطنها 408000 ألف مستوطن، أي ما نسبته 85% من عدد المستوطنين المقيمين في الضفة الغربية فيما سوف يعزل أكثر من 60 تجمع فلسطيني يقطنها ما يقارب الـ 90000 فلسطيني.

6. عمدت إسرائيل ومنذ اليوم الأول لاحتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967 على اعتبار وادي الأردن والأغوار الفلسطينية جزءاً من خططها الأمنية والاستيطانية

منذ احتلالها للمنطقة هذا بالإضافة إلى إعلان مساحات واسعة من الأراضي "كأراضي عسكرية مغلقة" لا يسمح للسكان الفلسطينيين الوصول إليها لاستغلالها في الزراعة أو السكن أو ما شابه من النشاطات الاقتصادية أو الحياتية. و استكمالا لسياسة الإغلاق و الحصار لمنطقة الأغوار، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمرا عسكريا لتنظيم دخول الفلسطينيين داخل خط المنطقة (المعزولة) التي أصبحت تسمى إسرائيليا ب " منطقة SEAM ZONE أو المنطقة المعزولة. ولقد صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ارييل شارون في شهر أيار من عام 2004 فيما يتعلق بالجدار في المنطقة الشرقية، حيث قال: " أنا لا أرى جدارا في المنطقة الشرقية إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك هنا و هناك. سوف نحجب الدخول إلى المنطقة الشرقية بالحواجز العسكرية". وبناء على ما سبق، فقد عمدت إسرائيل إلى عزل منطقة الأغوار من خلال الحواجز العسكرية التي أقامتها على المداخل الرئيسية التي تصل منطقة الأغوار بمحافظات الضفة الغربية وعلى المداخل الفرعية التي تربط التجمعات الفلسطينية داخل منطقة الأغوار بعضها ببعض والتي يصل عددها حتى هذا اليوم إلى 25 حاجز عسكري ما بين رئيسي و ثانوي. وتأتي سياسة الإغلاق وإقامة الحواجز العسكرية الإسرائيلية في منطقة الأغوار مكملة لسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها إسرائيل وذلك لتضييق الخناق على المواطنين وإجبارهم على الرحيل، تمهيدا للاستيلاء الكامل على المنطقة وجعلها تحت السيطرة الإسرائيلية متصلة مع منطقة العزل الغربية عبر ممرات تربط ما بينهما. وتشكل منطقة الأغوار (منطقة العزل الشرقية) ما نسبته 27,5% من المساحة الإجمالية للضفة الغربية. وأنشئ فيها حتى يومنا هذا 42 مستوطنة إسرائيلية.

7. منذ بدء عملية السلام تم الاستيلاء على ما يقارب ال 80 كم² (1.4%) من أراضي الضفة الغربية لبناء شبكة من الطرق الالتفافية (ما يقارب ال 795 كم) لربط المستوطنات الإسرائيلية بعضها ببعض ومع إسرائيل مما أسهم في عزل التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض وقطع أوصالها. وتجدر الإشارة بأن الخطر الحقيقي للطرق الالتفافية يكمن في ما يعرف بمساحة الارتداد أو (Buffer Zone) التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على طول امتداد تلك الطرق والتي عادة ما تكون 75 متر على جانبي الشارع. وكان مصطلح "الطرق الالتفافية" قد بدأ بالظهور مع مرحلة اتفاقيات أوسلو (أيلول 1993) للإشارة إلى طرق أقامها الإسرائيليون في المناطق الفلسطينية المحتلة بهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية مع إسرائيل والقواعد العسكرية الإسرائيلية المتواجدة في الضفة الغربية، كذلك لربط المستوطنات بعضها ببعض. وتتكون الطرق الالتفافية الإسرائيلية من ثلاثة أنواع:

- طرق خاضعة للاستخدام الإسرائيلي المطلق والتي يمنع الفلسطينيون من استخدامها كلياً.

- طرق يسمح للفلسطينيين باستخدامها بقبود، وذلك بتصريح صادر عن الإدارة المدنية الإسرائيلية.
 - و طرق أخرى يمكن للفلسطينيين استخدامها وتكون خاضعة لقيود نقاط التفتيش (الحواجز العسكرية) على مداخلها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.
8. أعلنت إسرائيل عن نيتها إقامة 10 معابر حدودية و 23 معبر ثانوي على جميع مسارات الجدار في أرجاء الضفة الغربية بهدف تحسين الأوضاع الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين على الحواجز الإسرائيلية بشكل يخفف احتكاك الأخير مع الجنود الإسرائيليين على الحواجز. وينطوي قرار الحكومة الإسرائيلية بإقامة المعابر الحدودية على العديد من المدلولات السياسية، أهمها: قرارها بإنشاء معابر حدودية على طول مسار الجدار وتحديدًا حول مدينة القدس بشكل يكون هذا المسار هو خط الحدود النهائي بين القدس وبقية محافظات الضفة الغربية كما أن إقامة المعابر الحدودية الأخرى على جميع مسارات الجدار في أرجاء الضفة، جاءت أو تكريس الجدار ليكون خط حدود سياسي بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أعلنت الحكومة الإسرائيلية في أوقات لاحقة من العامين 2005 و 2006 عن إقامة عدد من المعابر الإسرائيلية "الثانوية" منها معبر الولجة شمال غرب مدينة بيت لحم، معبر الخضر غرب مدينة بيت لحم، معبر الجبعة جنوب غرب مدينة بيت لحم، معبر مزوريا شرق مدينة بيت لحم و معبر حزما شمال شرق مدينة القدس ومعبر عناتا شمال شرق القدس.
9. قامت بطرح الحكومة الإسرائيلية مشروع قانون في العام 2005 يقضي بضم الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية مثل مجمع "معاليه دوميم"، مجمع "ارئييل"، مجمع "جفعات زئيف"، مجمع "غوش عتصيون"، ومجمع "مودعين عيليت" وذلك من خلال ضم الأراضي التي تقوم عليها هذه الكتل الاستيطانية الكبرى إلى إسرائيل داخل الجدار باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل
10. تعتبر خطة "الانطواء" الإسرائيلية أن الهدف الأساسي الذي تسعى إلى تحقيقه هو الحفاظ والإبقاء على دوله إسرائيلية ذات أغلبية يهودية بغض النظر عن الوسائل المتبعة لتحقيق هذا الهدف المنشود. هذا ويعتبر الجدار الفاصل أحد البنود المكتملة للتأكيد على الهوية اليهودية لدولة إسرائيل، فبالإضافة إلى ما تسعى خطة الجدار إلى تحقيقه بنهب أراضي الضفة الغربية المحتلة وضمها لإسرائيل، سيقوم الجدار بضم أكبر التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية إلى الجانب الإسرائيلي. بالإضافة إلى تعزيز الوجود الإسرائيلي والجيش الإسرائيلي على طول امتداد منطقة غور الأردن وذلك من خلال الاستيطان الزراعي هناك وإحكام سيطرة الجيش الإسرائيلي على كافة الطرق المؤدية إلى منطقة الغور حيث أقام الجيش الإسرائيلي عشرات الحواجز الإسرائيلية على امتداد منطقة الغور والتي عملت بشكل مباشر على عزل منطقة الأغوار بالكامل عن باقي الضفة الغربية.

الخطوط العريضة لإستراتيجية إسرائيل بشأن المستوطنات

لقد أضحت إستراتيجية الدولة الإسرائيلية واضحة أمام الفلسطينيين و العالم فهي لم تسعى يوماً لتحقيق السلام العادل وإرجاع الحقوق لأصحابها بل عمدت إلى تغيير معطيات الصراع لتتوافق ورؤيتها الإستراتيجية و التي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- تغيير قواعد الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي من مفهوم الحل الشامل إلى إدارة الصراع بما يتناسب مع مطامعها و أهدافها.
- اعتماد مفهوم العمل من جانب واحد حيث قامت إسرائيل بتنفيذ العديد من خططها الإستراتيجية بمعزل عن مبدأ التفاوض متعلقة بعدم وجود شريك مناسب وقادر على التفاوض وتحقيق السلام من وجهة نظرها.
- الاستمرار في سياسة "فرض الوقائع على الأرض" حيث دأبت إسرائيل بتنفيذ مخططاتها الاستيطانية من بناء وتوسيع للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتغيير المعالم الموجودة على الأرض وتحديدًا في الجزء الشرقي المحتل من مدينة القدس (القدس الشرقية) وذلك بخلاف ما نصت عليه الاتفاقيات الموقعة ما بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والتي نصت على عدم قيام أي من طرفي النزاع بفرض وقائع على الأرض بهدف تغيير نتائج ومحاور الصراع بما في ذلك في مدينة القدس الشرقية.
- السعي المستمر من قبل إسرائيل لإضفاء شرعية دولية على ما تخطط و تقوم به ميدانياً رغم كونها مخالفة وغير متناغمة والاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين ومثال على ذلك الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة وبناء الجدار الفاصل وضم الكتل الاستيطانية الكبرى و غيرها.
- اعتماد إسرائيل لسياسة " اللاحل " للصراع مع الفلسطينيين وذلك بافتعال الحجج الوهمية من عدم وجود شريك والحفاظ على أمن إسرائيل وعدم التزام الشريك بالاتفاقيات الموقعة واستمرار أعمال المقاومة الفلسطينية وغير ذلك.
- سعي إسرائيل إلى إعادة صياغة الحلم الفلسطيني بإيجاد دولة فلسطينية مستقلة مترابطة وقابلة للحياة بما يتناسب ورؤيتها لحل الصراع واستبدال الحلم الفلسطيني والاستعاضة عنه بتجمعات سكانية في الضفة الغربية تتمتع بحكم ذاتي وبدون اتصال جغرافي ما بينها وما بينها وبين قطاع غزة إلا من خلال مناطق واقعة تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى عدم تمتع تلك التجمعات الفلسطينية بأي سيطرة حدودية ، برية كانت أو بحرية، ناهيك عن ذلك عدم التمتع بأي سيطرة جوية بأي شكل من الأشكال.
- سعي إسرائيل للعمل على التخلص و التهرب من التزاماتها وواجباتها كدولة محتلة وذلك من خلال رفضها الاعتراف بقرارات مجلس الأمن: منها 242 للعام 1967 والقرار 338 للعام 1973 والقرار 478 للعام 1980 والتي أكدت أن احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة ضم مدينة القدس أمراً مخالفاً للقانون والشرعية الدولية. كما رفضت إسرائيل الاعتراف بشرعية تطبيق أي من القوانين الدولية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مثل اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

- عمل إسرائيل بشكل دؤوب من خلال ما قامت وتقوم به في الأراضي الفلسطينية المحتلة التأكيد على إبقاء سيطرتها الكاملة على الاقتصاد الفلسطيني بما في ذلك موارده الطبيعية وذلك من خلال سيطرتها على الحدود البرية، البحرية والجوية وإخضاع السوق الفلسطيني للقوانين والإجراءات التعسفية الإسرائيلية من ضرائب وجمارك وقيود من شأنها تقييد حرية الاقتصاد الفلسطيني ليكون تابعا للسيطرة الإسرائيلية.

رابعاً: قضية اللاجئين

تعتبر قضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين قضية محورية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ففي حين أن الشرعية الدولية متمثلة بالقرار 194 تقضي بضرورة عودة اللاجئين إلى أراضيهم. فإن القرار 242 يتحدث عن إيجاد حل عادل لهذه القضية بينما ترفض إسرائيل أي بحث لتطبيق حق العودة للاجئين ويمكن القول بأن الخيارات التي تم الاتفاق عليها في طابا تعتبر مرجعية للمفاوضات حول هذا الموضوع مع الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

1. أن تعلن إسرائيل مسؤوليتها القانونية والأخلاقية لمأساة اللاجئين واستعدادها للتوصل إلى اتفاق حول الموضوع.
2. أن يتم ضمان حق التعويض لكافة اللاجئين والنازحين كحق شخصي.
3. أن يشمل الحل المتفق عليه عدداً لا يقل عن 100 ألف ممن سيتم إعادتهم إلى مواقع سكانهم الأصليين.
4. أن تتم مطالبة إسرائيل باقتطاع جزء من الأراضي التي تم الاعتراف بها أي حدود ما قبل عام 1967 لتضاف إلى الأراضي الفلسطينية لاستيعاب هؤلاء اللاجئين والنازحين
5. أن يتم إجراء تقييم بإشراف دولي الملاك الفلسطينيين الذين قامت إسرائيل بالاستيلاء على أراضيهم بعد 1947 وذلك استناداً إلى قرار التقسيم 181 الصادر في عام 1947.

خامساً: قضية المياه:

للأسف لم تعطى هذه القضية الاهتمام اللازم وسقطت في كثير من الأحيان على لسان العديد من السياسيين كقضية من قضايا الحل النهائي. ولا شك في أن هذا الموضوع سيلعب دوراً أساسياً في استدامة الدولة الفلسطينية لارتباطه الوثيق بالأرض والحدود والاقتصاد. ولا بد من الإشارة هذا إلى أن الحركة الصهيونية استندت في ترسيم حدود الدولة اليهودية حسب قرار التقسيم إلى أسس هيدرولوجية محاولة الاستيلاء على منابع نهر الأردن وبحيرتي طبرية والحواله لضخ مياه نهر الأردن إلى صحراء النقيب وخلق المزارع اليهودي والرواية المنادية بتخضير الصحراء.

وتعاني الأراضي الفلسطينية بشكل عام من شح المياه العذبة ويعود السبب في ذلك إلى سيطرة إسرائيل على مصادر المياه وليس إلى قلة المصادر حيث تتوفر المياه العذبة في الضفة الغربية وقطاع غزة من مصدرين أساسيين هما المياه السطحية المتمثلة في نهر الأردن والمياه الجوفية. ومنذ احتلال المناطق الفلسطينية أصبحت المياه الجوفية هي المصدر الأساسي والوحيد للمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك في ظل السيطرة الإسرائيلية الكاملة على مياه نهر الأردن وحرمان الفلسطينيين من حقهم الطبيعي في استغلاله.

أ. المياه السطحية:

يعتبر نهر الأردن المصدر الأكثر أهمية للمياه السطحية في الضفة الغربية. ويتألف القسم الأعلى من نهر الأردن من اتحاد روافده الثلاثة بانياس وبلودان والحصباني ليدخل إلى بحيرة الحولة ثم يخرج منها ليصب في بحيرة طبرية وبعد أن يخرج منها، يرفده على بعد بضعة كيلومترات إلى الجنوب منها نهر اليرموك. ثم يتابع النهر جريانه جنوباً إلى أن يصب في البحر الميت على مستوى 400 متر تحت سطح البحر. لقد كان المزارعون الفلسطينيون في الضفة الغربية يستفيدون من مياه النهر قبل احتلال إسرائيل لها في العام 1967. ولكن بعد الاحتلال فرضت إسرائيل قيوداً على استخدام المياه وأعلنت الأراضي المحاذية للنهر مناطق عسكرية مغلقة. كما وإنها عملت على تحويل معظم مياه نهر الأردن من بحيرة طبرية إلى صحراء النقب من خلال ناقل المياه القطري الإسرائيلي مما أدى إلى انخفاض كمية المياه المتصرفة سنوياً في النهر من 1250 مليون م³ إلى أقل من 100 مليون م³. هذا بالإضافة إلى قيامها بإلقاء المياه العادمة في النهر وتحويل العديد من الينابيع ذات الملوحة العالية إلى النهر مما أدى إلى تلوث مياه النهر عند الجزء المحاذية للضفة الغربية.

ب. المياه الجوفية

تعتبر المياه الجوفية المصدر الوحيد للمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الضفة الغربية، تتشكل المياه الجوفية في ثلاثة أحواض رئيسية وهي الحوض الغربي والحوض الشمالي الشرقي والحوض الشرقي.

1. **الحوض الغربي** : يعتبر هذا الحوض الأكبر بين أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية حيث تبلغ كمية المياه المتجددة فيه سنوياً 362 مليون م³. ويعد هذا الحوض مشترك بين الضفة الغربية وإسرائيل إلا أن كمية المياه المستخرجة منه من قبل الإسرائيليين تبلغ 340 مليون م³ أي ما يقارب 94% من كمية المياه المتجددة سنوياً بينما لا تتعدى كمية المياه المستهلكة من قبل الفلسطينيين 6%.

2. **الحوض الشمالي الشرقي**: تقع اغلب مناطق التغذية لهذا الحوض في الضفة الغربية وتبلغ كمية المياه المتجددة فيه سنوياً 145 مليون م³. وعلى الرغم من هذه الحقيقة إلا أن الإسرائيليين يستغلون الجزء الأكبر من مياه هذا الحوض والتي تبلغ 103 مليون م³ أي ما يقارب 71% من كمية المياه المتجددة سنوياً بينما يبلغ استخراج الفلسطينيين من مياه هذا الحوض حوالي 42 مليون م³ فقط (29% من كمية المياه المتجددة سنوياً).

3. **الحوض الشرقي**: تبلغ كمية المياه المتجددة في هذا الحوض سنوياً 172 مليون م³ وتعتبر مياهه مياه وطنية فلسطينية، حيث لا تتصل بأي من الأحواض الجوفية المشتركة مع إسرائيل. كما أن مناطق التغذية لهذا الخزان تقع في الضفة الغربية فقط وبالتالي يجب أن تكون السيطرة على مياهه للفلسطينيين وحدهم دون مشاركة إسرائيل. إلا أن الواقع لا يعكس هذا الحق وإنما يبرز هيمنة إسرائيل على مصادر المياه الفلسطينية واستغلالها لتلبية حاجاتها. فلقد فرضت السلطات الإسرائيلية قيوداً مشددة على استغلال الفلسطينيين لهذه المياه وحرمتهم من حفر آبار جوفية جديدة. تبلغ كمية المياه التي يستهلكها الفلسطينيون من هذا الحوض 54 م³ وهي تشكل 31% من كمية المياه المتجددة سنوياً. أما الكمية التي يستهلكها الإسرائيليون فتبلغ 40 مليون م³ بالنسبة للكمية المتبقية والتي تبلغ 78 مليون م³ فهي تعتبر غير مستغلة حسب الادعاءات الإسرائيلية إلا أنه يعتقد إنها تستغل من قبلهم وهي تشكل 45% من كمية المياه المتجددة سنوياً في هذا الحوض.

أما بالنسبة للمياه الجوفية في قطاع غزة، فتنوفر هذه المياه في الخزان الجوفي الساحلي الذي يتكون من الحجارة الرملية (Sand Stones)، وتقدر كمية المياه المتجددة في هذا الخزان بحوالي 60 مليون م³، في حين يتم استخراج أكثر من 110 مليون م³ من هذا الخزان مما أدى إلى استنزاف الحوض المائي الأمر الذي تسرب مياه البحر المالحة، وتدهور نوعية المياه. فلقد وصل تركيز الأملاح في بعض الآبار إلى 1500 جزء من المليون. ويضع الفلسطينيون اللوم على الإسرائيليين في تدهور نوعية المياه في قطاع غزة

تشكل كمية المياه المستهلكة في الضفة الغربية من قبل السكان الفلسطينيين حوالي 17% من كمية المياه المتجددة سنوياً في أحواض المياه الجوفية بينما تقوم إسرائيل باستنزاف ما يقارب 82% من هذه الكمية المتجددة وذلك لسد ربع احتياجات الإسرائيليين المائية. كما إن هذه الهيمنة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية تتضح أيضاً من خلال الإخلاق بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. فموجب اتفاقية أوسلو الثانية، تم الاتفاق على تزويد الفلسطينيين بكمية من المياه الصالحة للشرب تقدر بحوالي 28,6 مليون م³، غير أن إسرائيل لم تف بالتزاماتها. وكننتيجة لسياسة إسرائيل المائية هذه يبلغ استهلاك الفلسطينيون الذين يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة 246 مليون م³ سنوياً في حين أن استهلاك الإسرائيليين فيبلغ 1959 مليون م³ في السنة، وبالتالي نجد إن معدل نصيب الفرد الفلسطيني من المياه لجميع الاستخدامات لا يتعدى 82 م³ في السنة بينما معدل نصيب نظيره الإسرائيلي 340 م³ في السنة ولا يزال أكثر من 220 تجمع سكني فلسطيني تفتقر إلى شبكة مياه كما وان تلك التي تخدمها شبكة المياه كثيراً ما تتعرض إلى انقطاع متواصل في تزويد المياه، مما يؤدي إلى تردي الأوضاع الصحية .

وبالنسبة للجدار فلقد تم من خلاله عزل العديد من آبار المياه الفلسطينية والينابيع التي تستخدم من اجل أغراض منزلية وزراعية، الأمر الذي سيحول دود استخدامها من قبل المواطنين الفلسطينيين أو على الأقل فرض قيود صارمة على استخدامها. ففي الجزء الشمالي الغربي من الضفة الغربية تم عزل 31 بئر ارتوازي غربي الجدار حيث يبلغ التصريف السنوي لهذه الآبار 5.5 مليون م³. أما في الشريحة الأمنية الشرقية فيوجد 165 بئر ارتوازي و53 نبع تستخدم من قبل المواطنين الفلسطينيين الذين يقيمون في التجمعات السكانية الواقعة ضمن هذه المنطقة حيث يبلغ التصريف السنوي لهذه الآبار والينابيع ما مجموعه 55 مليون م³.

الإستراتيجية الإسرائيلية المتوقعة حول المياه

- رفض بحث موضوع حقوق المياه والاستعاضة عنه بالاستعداد ببحث احتياجات الفلسطينيين للمياه.
- الإشارة إلى أن إسرائيل تستغل حالياً كافة المصادر المائية المتوفرة لديها وبالتالي عدم إمكانية "منح" الفلسطينيين أي كميات من المياه واستعداد إسرائيل للعمل مع الفلسطينيين على إيجاد مصادر مائية خارجية.
- محاولة الحيلولة دون أي سيادة فلسطينية على نهر الأردن لمنع مطالبتهم بحقوقها في مياهه.
- الإشارة إلى سوء الإدارة الفلسطينية للمياه لتجنب تسليم الفلسطينيين أي سيادة على إدارة الموارد المائية وإبقاء الوضع الراهن.
- التركيز على الاستعمال التاريخي للمياه الجوفية كعنصر أساسي في تحديد المحاصصة المائية بين إسرائيل وفلسطين.
- الاستمرار في التعامل الثنائي بين إسرائيل وكافة الدول المشاطئة لنهر الأردن كل على حده باعتبارها المفوض الإقليمي للمياه ورفض أي محاولة لإنشاء إدارة إقليمية لإدارة نهرا الأردن.

الأمور التالية التي تكتسب أهمية في المفاوضات المتوقعة حول المياه:

- إن القانون الدولي للمحاصصة المائية ليس له أسنان وبالتالي فإن موازين القوة بين إسرائيل وفلسطين ستجعل إمكانية التوصل لاتفاق استناداً إلى القانون الدولي في غاية الصعوبة.
- إن ما جرى في قطاع غزة من زيادة استنزاف لهذا الحوض الساحلي وما يجري حالياً في جنين ووادي الفارعه من حفر أبار بدون ترخيص سيضعف قدرة الجانب الفلسطيني من المطالبة بالسيادة على مصادر المياه.
- إن فكرة إنشاء ناقل قطري فلسطيني لنقل المياه من الضفة إلى القطاع قد لا يكون مجدياً من الناحية الاقتصادية.
- إن التنسيق العربي مهم إذا ما أراد العرب الحصول على حقوقهم المائية في نهر الأردن وبالطبع فإن سوريا ولبنان سيكون لهما الدور الحاسم في إمكانية المطالبة بإنشاء إدارة مشتركة لحوض نهر الأردن كنهر دولي وفي هذه الحالة فإن إسرائيل ستكون مضطرة للمشاركة في هذه الخطوة ولا تستطيع الاعتراض عليها استناداً إلى القانون الدولي.
- بصفة خاصة هناك حاجة لتنسيق فلسطيني سوري حول موضوع المياه والأرض في الجولان إذ أن منطقة الجولان الفلسطيني كانت ضمن المناطق المخصصة للدولة اليهودية حسب قرار التقسيم إلا أنها كانت تحت سيطرة السورية حتى عام 1967 وستسعى إسرائيل لإخراجها من المفاوضات مع سوريا وفي الحقيقة كانت هذه النقطة الرئيسية التي فجرت اللقاء ما بين الرئيس الأمريكي السابق بل كلنتون والرئيس السوري السابق حافظ الأسد. ومن هنا يتطلب الأمر

- طرح موضوع قناة الغور الغربية وإعادة احياء نهر الأردن يعتبر موضوعاً استراتيجياً للفلسطينيين غير أنه سيواجه بمعارضة قوية من الجانب الأردني باعتبار أن الأردن استوعب اللاجئين الفلسطينيين مما أدى إلى خلق أزمة مائية في المملكة.
- موضوع قناة البحرين ليس له أهمية من الناحية المائية فالمرحلة الأولى للمشروع تستهدف إعادة احياء البحر الميت بمياه البحر الأحمر وذلك للحفاظ على السياحة في المنطقة التي تهددها الحفر الإنهدامية وفي المرحلة الثانية المتوقع بعد عشر سنوات فإن كمية المياه المتوقع إنتاجها تصل إلى 850 مليون م³ سنوياً. سيحصل الأردن على الثلثين ويوزع التالي على الفلسطينيين والإسرائيليين. لذلك فإن مشاركة الجانب الفلسطيني في هذا المشروع يجب أن تستمر على أساس كونه دولة مشاطئه. الأمر الذي يعني أن الجانب الفلسطيني عليه مطالبة البنك الدولي بوقف المشروع إذا لم تقم إسرائيل فوراً برفع الحظر على دخول الفلسطينيين إلى منطقة البحر الميت.
- على الجانب الفلسطيني العمل على إعادة احياء مشروع نهر السلام الذي طرحه الرئيس التركي الراحل تورغون اوزال والذي اعترضت عليه إسرائيل رغم ميزاته الكثيرة وذلك لأن إسرائيل لا تريد أن تكون معتمدة في احتياجاتها المائية على تعاون سوريا. ومع إدراك أهمية المياه بالنسبة للمنطقة بشكل عام وارتفاع أسعار النفط لضخ المياه أو تحليتها فإن هذا المشروع قد يكون الحل الأمثل لقضايا المنطقة برمتها.
- إن محاولة التوصل لأي اتفاق حول المحاصصة المائية سيستغرق وقتاً طويلاً وقد يكون من المناسب أن يلجأ الجانب الفلسطيني إلى معادلة سهلة تقضي بتقسيم المياه في فلسطين التاريخية بين السكان اليهود والفلسطينيين والإدارة المشتركة لهذه المياه ومن شأن هذا أن يرفع حصة الجانب الفلسطيني إلى 850 مليون متر مكعب كما أن هذا سيسهم في حل مشكلة المياه في قطاع غزة من خلال استخدام الناقل القطري الإسرائيلي لتزويد قطاع غزة باحتياجاته المائية وتوفير الأموال اللازمة للبدائل الأخرى.
- يمكن للجانب الفلسطيني بالتنسيق مع الدول العربية تقديم نهر الأردن والأغوار كإرث أنساني يجب الحفاظ عليه خاصة للبعد الديني لهذا النهر بالإضافة إلى كونه الأرض الرطبة الوحيدة Wetland في المنطقة.
- المياه العادمة أصبحت هدفاً آخر للاحتلال الذي يسعى بشرعنة المستوطنات من خلال اشتراط ترخيص إقامة محطات معالجة للتجمعات السكانية بربطها بالمستوطنات أو من خلال منح الترخيص شريطة أن تتم المعالجة داخل إسرائيل وبالتالي الاستفادة من المياه العادمة المعالجة للزراعة وإرغام الفلسطينيين على دفع ربع دولار عن كل متر مكعب من المياه العادمة يتم معالجته.

سادساً قضية الأمن:

يعتبر الموضوع الأمني بالنسبة للإسرائيليين على قمة أولوياتهم وسيتم استخدام هذا الموضوع طيلة مرحلة المفاوضات وما سيليهما ولنا في اتفاقية إسرائيل مع مصر والأردن مرجعية لكيفية تعامل إسرائيل مع هذا الملف فسيناء ما زال منطقة منزوعة السلاح ولا يسمح لأكثر من 700 عنصر من مصري بالتواجد فيها بأسلحة خفيفة أما منطقة وادي عربة فإنها منزوعة السلاح كذلك ولهذا فإن الجانب الفلسطيني عليه أن يتعامل مع هذا الملف بحنكة كبيرة فإسرائيل تريد الحفاظ على سيطرتهم على الأجواء والمياه الإقليمية الفلسطينية ورصد كافة التحركات عبر الحدود وإنشاء نقاط مراقبة داخل الأراضي الفلسطينية. ولقد صرح وزير الدفاع الإسرائيلي بأن حرية حركة جيش الاحتلال داخل الأراضي الفلسطينية يجب أن يظل مضموناً لضمان مكافحة "الإرهاب" والعمل على إبقاء مسار الجدار تحت الذرائع الأمنية. إن مثل هذه الطروحات الإسرائيلية ستهدد كينونة الدولة الفلسطينية واستقلاليتها ولعل أفضل الحلول للجانب الفلسطيني في هذا المجال هو المطالبة بتدخل طرف ثالث لتبديد المخاوف الإسرائيلية مع ضمان تحديد فترة التدخل هذه بفترة زمنية محددة يتم بعدها إعادة النظر في دور الطرف الثالث وبلورة اتفاقية جديدة فيما يتعلق بالموضوع الأمني.

سابعاً: أمور عامة:

- تشير خارطة الطريق بأنها تهدف إلى إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام 67 وتكرر هذه العبارة على السنة السياسيين والحقيقة أنها عبارة غامضة ويمكن تفسيرها بشكل مختلف فهل المقصود هو احتلال الأرض أم السكان وبالنسبة لإسرائيل فإنها بعد انسحابها من قطاع غزة أعلنت انتهاء احتلال غزة بينما القانون الدولي لا يزال يعتبر غزة منطقة محتلة لأنها مازالت تحت التحكم الإسرائيلي.
- يستخدم مصطلح الدولة قابلة للحياة Viable في حين إن هذا المصطلح يحمل في طياته بعض المخاطر إذ يمكن أن تكون الدولة قابلة للحياة إذا ما ضخت فيها الأموال لتسيير أمورها وعليه من المفضل أن يستخدم مصطلح الدولة المستدامة Sustainable .
- تحاول إسرائيل بشكل عام والحركة الصهيونية بشكل خاص الإشارة إلى الجذور اليهودية التاريخية في الضفة الغربية وهذا يبدو واضحاً من الأسماء التي تطلق على المستوطنات والحفريات التي قامت بها لإبراز التاريخ اليهودي كما حدث في سبسطية - قبر يوسف، قبة راحيل، الفرديس وغيرها في حين انه يتم إهمال التاريخ العربي والإسلامي في هذه المنطقة. والمطلوب من الجانب الفلسطيني أن يؤكد على أهمية الحفاظ على التراث الإنساني في المنطقة واحترام الطرفين لهذا التراث في إسرائيل وفلسطين ووضع آليات معينة للعمل على حماية التراث في البلدين.

- هناك أراضي يملكها اليهود في الضفة الغربية تم شراؤها قبل 1947 أو بعد 1967 وهذا الملف سيتم إثارته من قبل إسرائيل التي حاولت من خلال مسار الجدار ومخططات المستعمرات ضمان انتقال هذه الأراضي إلى إسرائيل وعلى الجانب الفلسطيني عمل حصر لهذه الأراضي وأيلولتها لليهود ووضع آلية للتعامل مع هذه الأراضي ضمن موضوع التعويضات.
- ما زال العديد من السياسة الإسرائيليين يتعاملون مع السلطة الفلسطينية وكأنها خاضعة لإسرائيل وبالتالي فإن الصياغة التي اقترحت في العديد من المسارات البديلة للمفاوضات تضمنت صياغات لا تليق باتفاقية سلام بين دولتين وعلى الجانب الفلسطيني إدراك هذه الحقيقة منذ البداية والعمل على أحداث نقلة نوعية في آلية التعامل بين الطرفين مما يضمن الندية. ولعل موضوع التصاريح والبطاقات للوفد المفاوض هي الفرصة التي يجب استغلالها لفرض تغيير في المواقف الإسرائيلية.
- لا شك أن ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني هو شرط رئيسي لنجاح المفاوضات حيث أن هذا الموضوع سيعزز موقف المفاوض الفلسطيني ويفند ادعاءات إسرائيل وأبواقها الإعلامية.
- في أي اتفاقية متوقعة مع إسرائيل على الجانب الفلسطيني العمل جاهداً على إيجاد صيغة ما يتم من خلالها إعادة النظر في هذه الاتفاقية بعد عشر سنوات أو ما شابه.
- على الفريق المفاوض العمل على إبقاء كافة المواضيع مفتوحة لحين الاتفاق على الصيغة النهائية وذلك بسبب التداخل ما بين المواضيع المختلفة ولهذا تبرز الحاجة إلى وجود لجنة تنسيق فنية بالإضافة إلى مرجعية سياسية للفريق المفاوض تضم الفعاليات الوطنية والأكاديمية المعروفة ببصيرتها وحكمته.

الجاهزية والاستعداد

من الضروري اعتبار المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي بمثابة عملية نضالية تتطلب الجاهزية والاستعداد والتسلح بالمعلومات الموثقة والشرعية الدولية ودراسة الخيارات والسيناريوهات ووضع الاستراتيجيات الممكنة وآليات الخروج من أية مأزق أو عراقيل وفي حين كان بالإمكان في السابق غض الطرف عن هفوة هنا وأخرى هناك إلا أن مفاوضات الحل الدائم لا تحتمل الوقوع في أي أخطاء وتستوجب حشد الطاقات والجهود لمواجهة الطرف الآخر المعروف بحنكته وخبرته وخبثه وقدرته على تشويه الحقائق والوقائع واختلاق الروايات مدعماً بجهاز إعلامي ضخم ونفوذ قوي لدى معظم المحافل الدولية.

والخطوات التالية عبارة عن خطة عمل عامة لكل فريق تفاوضي:

1. إجراء عملية تحليل شمولي لموضوع الصراع يشمل المواقف والسلوكيات والاتجاهات التفاوضية.
2. تجهيز كافة المعلومات اللازمة حول الموضوع وتوثيقها والاتفاق على رقم إحصائي موحد.
3. تجديد الاحتياجات والمصالح الفلسطينية والإسرائيلية.

4. بلورة الخيار الأفضل للاتفاقية حول الموضوع المحدد وربطه بالخيارات الأفضل للمواضيع الأخرى.
5. وضع الأمور اللوجستية والتنظيمية للعملية التفاوضية من حيث القواعد الأساسية ومواضيع البحث وإعداد الفريق المفاوض والطاقم الفني المساند وتحديد الإدارة والمهام.
6. وضع خطوط حمراء تفاوضية لكل موضوع وآلية للانكفاء في حال تعذر التوصل لاتفاق.
7. وضع خطة عمل للمناصرة والإعلام لضمان الالتفاف الجماهيري خلف المفاوضات الفلسطيني والتأييد الدولي للمواقف الفلسطينية.